مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، ولتشكل سلطة لنوع من الحكم الاداري الذاتي، كان صلب مضمون سياسة الاحتواء الاسرائيلية، في هذه الفترة، بشكل او بآخر، الا ان تطبيق هذه السياسة لم يكن بالطريقة ذاتها في السنوات الاولى للاحتلال، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل ذلك يرجع، على الاقل، الى سببين:

١ ـ اختلاف التصور الاسرائيلي لمستقبل كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في السنوات الاولى من الاحتلال، على الرغم من غموض ذلك التصور آنذاك[١٥].

٢ ـ عدم وجود قيادات «تقليدية» على رأس المؤسسات البلدية في قطاع غزة، لها مواصفات مثيلتها في الضفة الغربية، وظهور حركة المقاومة الفلسطينية، كطرف اصيل في مواجهة الاحتلال[١٦].

لذلك سوف تتناول الدراسة سياسة الاحتواء الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (في هذه الفترة)، كلاً على حده.

اولاً: الاحتواء السياسي في الضفة الغربية

في اطار سياستها الاحتوائية، وفي اطار بروز الدور السياسي للبلديات، بعد الاحتلال مباشرة، روجت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، عبر الاتصالات التي قام بها موظفو وضباط الحكم العسكري، وبمؤازرة من بعض موظفي السفارة الاميركية في اسرائيل، لفكرة اقامة «دويلة» فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أمل ان يؤدي ذلك الى مزيد من الظهور السياسي للقيادات التقليدية في الضفة الغربية، التي تتربع على عرش المؤسسات البلدية، بما يخدم سياسة الاحتواء الاسرائيلية، القاضية بتنمية المؤسسات البلدية، كأطر سياسية محلية. والدليل على ذلك، ان سلطات الحكم العسكري لم تكن جادة في طرح تلك الفكرة، وانما استغلت الاشخاص الذين قاموا بها لكسب المزيد من التنازلات والمكاسب. وقد نجحت السلطات الاسرائيلية في ذلك، اذ ضرب الاردن المقاومة الفلسطينية، من جانب، وانعقد مؤتمر ضم حوالى عشرين شخصية، اكثرها من رؤساء البلديات، في القدس، لتدارس الموقف (بعد ضرب المقاومة)، بحث خلاله في تشكيل هيئة محلية تمثل السكان في المناطق المحتلة[١٧].

وعلى اثر انفراط عقد توازن القوى في الضفة الغربية، بين كل من اسرائيل والاردن والمقاومة الفلسطينية، ضد مصلحة الاخيرة، تجددت المساعي الاسرائيلية لابراز القيادات التقليدية للمؤسسات البلدية. ولنتذكر، في هذا الخصوص، سماح سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بعقد اجتماع تحضيري لمؤتمر البلديات في الضفة الغربية (٧/٨/١٩٧١، في مبنى بلدية بيت ساحور)، ناقش المؤتمرون خلاله امكان بناء كيان سياسي في الضفة الغربية، وانتخبوا لجنة تنفيذية انيطت بها مهمة اقامة برلمان انتقالي من مئة عضو[١٨]. وقد هللت الصحف الاسرائيلية والصهيونية لهذا الاجتماع، ووصفته بأنه «الاجتماع التاريخي»، وبأنه اول محاولة حقيقية في الضفة الغربية لتنظيم هيئة سياسية منذ العام ١٩٦٧. اما صحيفة «الاتحاد» (١٠/٨/١٩٧١)، الناطقة باسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، فوصفت المؤتمر بأنه نوع من الادارة الذاتية، مشيرة الى خطورة المؤتمر، بسبب سماح سلطات الاحتلال بعقده في الوقت الذي ترفض كل تحرك اجتماعي، او سياسي، يشير بالنقد، ولو بأخف ما يمكن الى الاحتلال[١٩].

وفي تلك الاثناء، كثر التحدث حول اجراء الانتخابات البلدية للمجالس المحلية (التي انهت مدتها العام ١٩٦٨، ولكن أُصدر، عندئذٍ، قرار من الحكم العسكري للضفة الغربية بأن تستمر في